TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The new dimensions of the Middle East and their impact on the geopolitics of the Iraqi state after 2003 as a starting point

Asst.Pof.Dr. Ali Hussein Hameed*
Nahrain University- College of Political Science

Dr. Firas Abbas Hashem
Nahrain University- College of Political Science

Article info.

Article history:
- Received 26 Jan 2019
- Accepted 3 Feb 2019
- Available online 20 Aug 2019

Keywords:
- Middle East
- occupation of Iraq
- United States
- Israel
- separatism

Abstract: This study deals with a situation changes taking place in the Middle East region as a result of competition and conflict between the projects and visions of the major powers towards the region as a reflection of the process of disintegration of the Arab regional system and its pillars after the US occupation of Iraq in 2003. The study focuses on the risks resulting from the widening role of the peripheral forces and the growing differences between the regional powers after the US occupation of Iraq. The study attempts to identify the evolution of the domestic political situation of countries and how the decision-makers are preoccupied with internal matters at the expense of regional issues. However, the study revealed that the regional power has benefited from the regional transformations witnessed in the region and expanded its influence and regional role. On the local scene because of the manifestations of the separatist movement in light of the desire of the Kurds to declare separation from Iraq reflects the growing and growing indicators of the potential internal political conflict as a result of serious challenges

* **Corresponding Author:** Ali Hussein Hameed**, E-Mail:** alidr.hussein@gmai.com **,Tel: , Affiliation**: Nahrain University- College of Political Science

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

المتغيرات الجديدة للشَّرق الأوسط وأثرها على جيوبوليتيك الدولة العراقية (ما بعد 2003 منطلقاً)

أ.م.د. علي حسين حميد

جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية

د. فراس عباس هاشم

جامعة النهرين ـ كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 26/كانون الثاني/2019
- القبول : 3/ شباط /2019
- النشر المباشر : 20/ اب /2019

الكلمات المفتاحية :

- الشَّرق الأوسط
- احتِلالُ العراق
- الولايات المتحدة الامريكية
- اسرائيل
- النزعة الانفصالية

الخلاصة : تَعالَج هذه الدراسة حالَة التَّحوُلات التي تشهدها منطقة الشَّرق الأوسط بوصفها نتاجاً للتنافس والصراع ما بين مشاريع ورؤى القوى الكبرى تَجاه المنطقة .كاشفة عن عملية تفكك النظام الإقليمي العربي ودعائمه بَعدَ الاحتِلالُ الأمريكي للعراق عام 2003. وتركز الدراسة عن المخاطر الناتجة من اتساع تأثير دَور القوى الطرفية وتزايد حدة الاختلافات بين القوى الإقليمية بعد الاحتِلالُ الأمريكي للعراق . وتحاول الدراسة الوقوف على تطوُر الأوضاع السياسية الداخلية للدول وكيفية انشغال صناع القرار بالأمور الداخلية على حساب القضايا الإقليمية، على الرغم من ذَلكَ كشفت الدراسة استفادة القوة الإقليمية الطرفية من التَّحوُلات التي شهدتها المنطقة فوسعت تأثيرها ودَورها الإقليمي .كذلك تحاول الدراسة رصد التحديات الداخلية التي توجه العراق على السَاحة المحلية بسبب مظاهر الحركة الانفصالية في ظلَّ رغبة الاكراد إعلان الانفصال عن العراق يعكِسُ ذَلكَ على تَزايدَ وتنامي مؤشرات احتمالات الصراع السياسي الداخلي نتيجة ما يترتب عن ذَلكَ تحديات خطيرة .

المقدمة :

كشف التزاحم الدولي والإقليمي على منطقة الشرق الأوسط تزايد أهميتها وتأثيرها المباشر أو غير المباشر لدول على التفاعلات الدولية أو الإقليمية مع ولادة مشاريع دولية بهدف تحقيق أهداف وغايات استراتيجية لأحداث تغييّرات جوهرية في هيكلية المنطقة، تزامن ذلك صعود قوى إقليمية طرفية وممارسة دَورها وتأثيرها في خارطة الشَّرق الأوسط,وفي ظلَّ تزايد التحديات والتهديدات التي تواجه منطقة الشَّرق الأوسط ،لا سيّما تصاعد نزعة الانفصال والقابلة للانفجار في أي وقت وهذا ما حصل في العراق ومطالبات الاكراد بإعلان دولتهم الكردية وهذا ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما وعلى العراق خصوصا ،وخشية الدول المعنية من انتقال عدوى الانفصال إلى أراضيها. مذكرة هذه المتغيّرات بمنعطفات مؤثرة واساسية في التغيّير في المنطقة دون شك ما بدأ عام 2003 من الاحتِلالُ الأمريكي للعراق، والتي

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

القت بثقلها الجيواستراتيجي على تفاعلات القوى الكبرى والإقليمية في منطقة الشَّرق الأوسط حيَّث تزايدت مؤشرات النزاع إلى استخدام القوة الصلبة في عمليات الإقليم والتي كانت بداية لملامح انهيار النظام الإقليمي العربي وبروز التفاعلات السياسية والأمنية والتي ترجع استمرار التَّطوُرات والتفاعلات وبما يرتبط بها من تفاعلات أمنية وعسكرية .

وبناء على ذلك جاءت أهمية هذه الدراسة محاولة لاكتشاف التحوّلات التي شهدتها منطقة الشَّرق الأوسط ومدى تأثيراتها على دول المنطقة عامة والعراق بصورة خاصة في ظل تصاعد دور القوى الإقليمية في رسم شكل المنطقة الجديد. وبالتالي تأتي **الإشكالية التي تنطلق منها الدراسة** " شَكَّلت الأَحداث التي رافقت الاحتلِالُ الأمريكي للعراق منطلقاً في مواجهة تصاعد التحديات الداخلية والخارجية التي دول المنطقة ". وتنطلق الاجابة على هذا التساؤلات من خلال **فرضية رئيسية** مفادها" ساهمت التطورات الإقليمية بعد الاحتِلالُ الأمريكي للعراق في تصاعد النزعة الانفصالية في منطقة الشَّرق الأوسط عامة والعراق خاصة وانخراط القوى الطرفية لخشيتها من انتقال عدوى الانفصال إلى أراضيها ". أما منهجية الدراسة تفرض علينا تناول هذا الموضوع إتباع أكثر من منهج بحسب اقتضاء الضرورة، فقد استخدم المنهج الوصفي خلال دارسة طبيعة الأَحداث والتّطوُرات التي رافقت الوجود العسكري الأمريكي في العراق وانعكاسه على المنطقة. كما جرى توظيف المنهج الاستقرائي لفهم طبيعة التَّحوُلات التي حصلت في منطقة الشَّرق الأوسط والتي ساهمت في بلورة رؤية لمشاريع جديدة لإعادة تَشكِيلُ المنطقة. واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى أربعة محاور يشمل المقدمة. ويركز المحور الأول : إقليم الشَّرق الأوسط ومشاريع إعادة التشكيل ورسم الخرائط. أما المحور الثاني يتناول : الأسس المكونة لفكرة الشَّرق الأوسط الكبير. فيما تناول المحور الثالث : كُرد العراق ومشروع الشَّرق الأوسط الكبير. أما المحور الرابع فتناول: الكيان الإسرائيلي والقضية الكردية وملامح الشَّرق الأوسط الكبير.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

المحور الأول

إقليم الشَّرق الأوسط ومشاريع إعادة التشكيل ورسم الخرائط

طرحت نهاية الحرب الباردة مع تفكك (الاتحاد السوفيتي) وحرب الخليج الثانية وانتصار الولايات المتحدة على المنظومة السوفيتية دون حرب، فرصًا عديدة للمضي قدمًا في تطبيق مشروعها المتجدد للشرق الأوسط، وخصوصًا مع قيادتها لما سُمِّي عملية سلام مدريد في تشرين الأول /أكتوبر عام (1991) وما بعدها والتي شهدت دخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، وكذلك المباحثات متعددة الأطراف التي شملت كل الدول العربية تقريبًا حتى تلك التي لم تشارك في الصراع العربي الإسرائيلي أو الحروب العربية الإسرائيلية مثل دول الخليج العربي.

وحاولت الولايات المتحدة فرض تصورها الشَّرق أوسطي بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي وبعدها الإقليمي مثل التسلح واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون والتكامل الاقتصادي والأمني على أسس جيواستراتيجية، وجيواقتصادية بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي وعلى حساب قضايا ومصادر الصراع الجوهرية وهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والقضية الفلسطينية، وعلى حساب الانتماءات والروابط العروبية الإسلامية الثقافية/ الحضارية والتاريخية واللغوية [1].

وفي هذا الإطار تلاقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال إسرائيل في "منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شَّرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقًا من إسرائيل كنواة ودَورها كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا وأمنيًّا ومدنيًّا" [2] ،وقد تقدم بهذا الطرح الرئيس الإسرائيلي السابق (شيمون بيريز–Shimon Peres) في كتابه (الشرق الأوسط الجديد)، وكذلك رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو– Benjamin Netanyahu) في كتابه(مكان تحت الشمس)[3]، حيث تم تقديم إسرائيل لديهما كدولة متقدمة صناعية وسط

---

(1) احمد عبد الحليم، العلاقات السياسية والاستراتيجية بين مصر ودول الاتحاد الأوروبية...، مصدر سبق ذكره، ص(216).

(2) وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل، البعد التاريخي وإشكالات راهنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (23)، صيف 1995، ص(9).

(3) هذان الكتابان اللذان نشرا عامي 1995 و1996 هما حصيلة فعلية لما طرحته تل أبيب من قائمة مقترحات قدمتها في الاجتماع الأول لما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في يناير/ كانون الثاني 1992،ثم في المؤتمرات

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

محيط من "التخلف" العربي، ودولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية، وكقوة عسكرية رادعة تمكنت من جلب العرب إلى طاولة المفاوضات بعد اقتناعهم بأنه لا مجال لهزيمة إسرائيل عسكريًّا.[1]

وتضمنت فكرة الشَّرق الأوسط الجديد برامج للتعاون الاقتصادي في قطاعات ومشروعات محددة: المشاركة في الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية، التعاون في ميادين البحث العلمي، توسيع أسواق المنطقة، جذب الاستثمارات الخارجية ومن دول النفط العربية، جذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار في تطوير البنية الأساسية الإقليمية، وتأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشَّرق الأوسط.[2] كما تقدمت إسرائيل أيضًا بمقترحات للتنسيق الأمني بين الدول العربية وبينها، وصولا إلى إقامة نظام للإنذار المبكر يقوم على جمع وتبادل المعلومات الاستخبارية والأمنية بينها وبين الأطراف العربية، وبما يكفل الحيلولة دون حدوث أزمات مفاجئة وإدارة الأزمة وقائيًّا.[3]

وقد تمكنت إسرائيل من تحقيق نجاح جزئي بدعم تام من الولايات المتحدة وتركيا في مجال التطبيع الاقتصادي وتوقيع معاهدة "سلام" مع الأردن في وادي عربة عام (1994) والتوصل لإعلانات أوسلو بين أعوام(1993 و1995) مع سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وبادرت دول الخليج العربي وتونس والمغرب بفتح مكاتب تمثيل تجاري لإسرائيل لديها، وزادت وتيرة التطبيع السري والعلني، ومن جانبها أقدمت دول الخليج العربية تجاوبًا مع الوعود والتهديدات الأمريكية على إلغاء المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة، أي مع الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل أو لها فروع فيها [4]،وهكذا يمكن لنا ملاحظة أن "**شرق الأوسطية**" كمشروع أمريكي إسرائيلي صار يتوسع ليضم مختلف الدول العربية؛ حيث تم إفهام هذه الدول أن التطبيع لا بد أن يتضمن حيزًا أوسع. وهذا الطرح التوسيعي لـ"**الشرق أوسطية**" شدد عليه الرئيس

الاقتصادية لما عرف بـ"الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في الدار البيضاء عام 1994 وعمّان عام 1995 والقاهرة عام 1996 والدوحة عام 1997.

(1) انظر: محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،: التصورات المحاذير–إشكال المواجهة، مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد(179)،1994،ص(131).

(2) المصدر السابق، ص(131).

(3) انظر: وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل، البعد التاريخي وإشكالات راهنة"،مصدر سبق ذكره،ص (10).

(4) انظر: جورج المصري، غزة.. أريحا "تسوية مستحيلة"،ط1،(القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر)،1995،ص ص(61–62).وللمزيد انظر: عبد القادر ياسين، غزة..أريحا "المأزق والخلاص"، ط1، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر)، 1995.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

الأمريكي الأسبق (جورج دبيلو بوش– George W. Bush) في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد قائلاً "**إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشَّرق الأوسط، وأن تحل محلها حالة عدم الحرب، إن هذا لن يستمر، لكننا نريد السلام الحقيقي، إنني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي**".[1]

المحور الثاني

الأسس المكونة لفكرة الشَّرق الأوسط الكبير

ولدت فكرة مشروع الشَّرق الأوسط الكبير من دراسة وضعها الثنائي في ادارة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج والكر بوش– George Walker Bush) (ريتشارد بيرل-Richard Perle) و(دوغلاس فايث–DouglaS Feith) تحت عنوان "استراتيجية جديدة تضمن أمن إسرائيل". وتدعو الدراسة إلى التخلي عن اتفاق أوسلو الموقع عام (1993) بسبب عجز السلطة الفلسطينية عن تنفيذ تعهداتها. كما تطالب ايضاً بضرورة احترام حقوق اليهود في دولة "إسرائيل الكبرى"، وعد هذا الشرط أمراً ملزماً في أي اتفاق. وتشير الدراسة إلى أهمية ربط المصالح الأميركية في منطقة الشَّرق الأوسط والخليج بالاستراتيجية الإسرائيلية التي منعت (الاتحاد السوفياتي)السابق من تغيير الأنظمة القائمة لمصلحته. ولما وقعت أحداث 11 أيلول /سبتمبر عام (2001)، استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق(أرئيل شارون–Ariel Sharon) فكرة المصالح المترابطة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليؤكد للرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبيلو بوش– George W. Bush) أن الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة هو المرض الذي تشكو منه إسرائيل.[2] وكان من الطبيعي أن يخلق هذا التوافق في النظرة إلى الإرهاب، خلافاً بين الدول العربية والأوروبية من جهة .وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى. وفي هذا السياق دعت سورية مراراً إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف "الإرهاب"، لأن الخلط بين عمليات "اسامة بن لادن" و"حسن نصرالله" و"احمد ياسين" سيقود حتماً إلى الخلط بين أهداف المقاومة الوطنية في فلسطين ولبنان وبين أهداف الإرهابيين في نيويورك ومدريد. كذلك طالب الاتحاد الأوروبي بلسان ممثله للشؤون الخارجية السابق (خافير سولانا–Javier Solana)، باستعجال حل النزاع

---

(1) ورد في نشرة الإعلام الأمريكية الصادرة عن وكالة الإعلام الأمريكية في واشنطن، 1991/10/30.

(2) A National Security Strategy for a Global Age, Washington, D.C: op,cit, p (2).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

الإسرائيلي . الفلسطيني لأن ذلك يشكل أولوية استراتيجية بالنسبة لأوروبا. ويقول **(سولانا)** إنه في غياب مثل هذا الحل لن تكون هناك إي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشَّرق الأوسط وبينها الإرهاب.[1]

إسرائيل رفضت الأخذ بهذا المنطق، وادعت أن كراهية العرب لإسرائيل والغرب نابعة من احقاد تاريخية ودينية متوارثة، وأن الثقافة الإسلامية والمناهج المدرسية هي المسؤولة عن دعوات التحريض على قتل اليهود والأميركيين. وبما أن الرئيس (بوش) ينتمي إلى جماعة تؤمن بحق اليهود في سيادة كل أرض إسرائيل التاريخية، فقد تبنّى التفسير الإسرائيلي وتغاضى عن عملية رسم حدود الدولة العبرية بواسطة جدار الفصل. لقد لمح مساعد وزير الخارجية الأميركي (مارك غروسمان–Marc Grossman) إلى هذه النقطة بالذات قائلاً " **إنه من الصعب انتظار إحلال سلام شامل في المنطقة من أجل تشجيع الاصلاح**". ثم كرر ما قاله نائب الرئيس (ديك تشيني–Dick Cheney) في منتدى "**دافوس**" من إن نشر الديموقراطيَّة في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، كان شرطا للسلام والرخاء. وواضح من كل هذا أن المبادرة التي قدمتها الولايات المتحدة امام الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، كانت تهدف إلى ربط نجاح هذا المشروع بإشاعة الأمن والاستقرار في العالم.[2]

يعترف الإسرائيليون بأنهم باشروا عملية التطبيع الثقافي كمرحلة أولى لتنشئة جيل عربي لا يعد اليهودي عدواً يجب إزالته من الوجود .بحيَّث أقامت إسرائيل احتفالاً في منطقة "**وادي عربة**" . على الحدود الأردنية الإسرائيلية بوضع حجر الأساس لمعهد مشترك تشرف على تمويله واعداد برامجه جامعتان أميركيتان. ويقام المشروع فوق أرض تبلغ مساحتها 600 دونم.[3] يبدأ المشروع بطرح إحصائي للأوضاع الاقتصادية السائدة حاليا في بلدان العالم الإسلامي تعكس الحالة التخلف الشامل لهذا الجزء من العالم والتدهور الهيكلي ومن بين البيانات الرقمية أن مجموع أجمالي الدخل القومي للبلدان العربية مجتمعة اقل من

([1])انظر: ديميتريس كريدس، أوروبا وإسرائيل ماذا بعد، أبحاث إستراتيجية إسرائيلية، (مركز بيغن– السادات للدراسات الإستراتيجية)،2004، بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، الموقع:**www.Begn–sadat center.com**

([2]) شاكر النابلسي، المحافظون الجُدد والليبراليون الجُدد.بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، الموقع: www.rezger.com/debat/show.art

([3]) انظر: ديميتريس كريدس، أوروبا وإسرائيل ماذا بعد، أبحاث إستراتيجية إسرائيلية، مصدر سبق ذكره .

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

نظيره في اسبانيا وأن حوالي 40 في المئة من العرب البالغين . اي 65 مليون شخص . أميون وأن عدد العاطلين سوف يبلغ 25 مليونا خلال سنوات معدودة.[1]

وبينما يعزو واضعو المشروع هذا التخلف والبؤس إلى الفساد المستشري بين الأنظمة الحاكمة في العالم الإسلامي فانهم لا يوردون أي اشارة الى مسؤولية الغرب عن هذه الحال. ومع عدم اغفال العوامل المحلية للتدهور الاقتصادي في العالم الإسلامي كفساد انظمة الحكم فإن الولايات المتحدة ومعها قوى غربية أخرى طرف متواطئة في عملية الفساد وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية كبرى في الانهيار الاقتصادي الذي ينعكس بؤسا على الشعوب.

ومن أولى عناصر هذا التواطئ عبء المديونية الخارجية الذي ترزح تحته الدول الإسلامية غير النفطية بصفة خاصة، أن هذه الديون التي تقدر اجمالا بمئات المليارات من الدولارات تستنزف عائدات تلك الدول بنسب قد تصل إلى 90 في المئة من دخل الصادرات فلا يتبقى في خزائنها سوى اليسير من أجل تمويل الواردات الضرورية والإنفاق على خدمات التعليم والصحة بحدود ادنى ومن ثم لا يبقى شيء لتمويل تنمية مبرمجة [2]، إن الاستراتيجية التي يقدمها المشروع الأميركي لخلق نهضة اقتصادية في العالم الإسلامي هي " الإصلاح عن طريق الديمقراطية" حتى تبرز قيادات جديدة ذات اجندة إصلاحية [3] ،ومن نافلة القول أن القطاع الذي يحظى بالاهتمام الأميركي الأعظم في العالم الإسلامي ليس القطاع **التنموي** ولا قطاع **حقوق الإنسان** وإنما قطاع **الأمن** الداخلي، وبفضل المساعدات الأميركية فإن جهاز الأمن في البلدان الإسلامية هو الاكثر كفاءة من غيره من القطاعات.

أن الدور الاقتصادي المرسوم أميركيا لحكومات العالم الإسلامي يتكون من عنصرين:[4]

أولاً: أن تنفذ هذه الحكومات برامج خصخصة تباع بموجبها مؤسسات القطاع العام إلى رؤوس أموال اجنبية مع إلغاء قيود حركة النقد الأجنبي كافة تشجيعا لتهريب الأرباح.

ثانيا: قمع احتجاجات الشعوب ضد نتائج هذه الاجراءات ومن بينها غلاء متصاعد

---

(1)انظر: برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، (مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية)، 2003، بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، الموقع:www.Begn-sadat center.com

(2) برادلي تاير، المصدر السابق.

(3) المصدر نفسه.

(4) خيري الله عصار، قراءة في المشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكرة السياسي،(دمشق: اتحاد الأدباء والكتاب العرب)،2004، ص(27).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

ويعترف (زبغنيو بريجينسكي –Zbigniew Brzezinski) أن الديموقراطية لا تنُموّ في غياب الكرامة الوطنية المستمدة من امتلاك قرار السيادة وحق تقرير المصير من قبل أصحابه. قائلاً" أن الألمان استعادوا كرامتهم الوطنية بعد خمس سنوات من انتهاء الحرب. ومن المؤكد أن مشروع الشَّرق الأوسط الكبير سيجد قبولاً إذا صاحبته جهود مخلصة لاستعادة السيادة للفلسطينيين والعراقيين. ومن دون هذا الجهد تبدو المبادرة الأميركية في نظر غالبية العرب كغطاء مضلل بهدف مواصلة الاحتلال الإسرائيلي والأميركي، خصوصاً أن هذه المنطقة لم تبرأ بعد من ذكريات الاحتلال البريطاني والفرنسي"[1]

المحور الثالث

كُرد العراق ومشروع الشَّرق الأوسط الكبير

بدأت معالم القضية الكردية في بدايات القرن السادس عشر حيث قسمت معركة **(جالديران)** الاكراد عملياً بين الدولتين الصفوية والعثمانية قبل أن تنظم اتفاقيات **(تريس)** هذا التقسيم. ويمكن اعتبار اتفاقية "سايكس بيكو" عام (1916) أول اتفاقية قسمت الاكراد رسمياً حيث كانت ضمن تركة الدولة العثمانية[*].

وباتت، القضية الكردية منذ ذلك التاريخ، فضلاً عن كونها نزاعاً داخلياً في تركيا وإيران والعراق وسوريا بالدرجة الرئيسية، فأنها مصدر خلاف وصراع وتحريك بينها، وكانت بالقدر نفسه مصدر اتفاق ومساومة وصفقات الحكومات التي يجمعها قاسم مشترك أعظم هو التنكر للحقوق القومية للشعب الكردي وظلت القضية ساخنة وعامل قلق دائم[2]. إلا أن القضية الكردية خرجت في العراق والمنطقة من دائرتها المحلية إلى الدائرة الدولية حيث أصبحت من القضايا العالمية الملحة التي تتطلب حلولاً سريعة لارتباطها بحرب الخليج الثانية عام (1991) ومشاهد الهجرة للكرد بعد قمع الانتفاضة عام (1991) من قبل حكومة

---

(1) نقلاً عن: باكينام الشرقاوي، المشهد التركي والايراني وازمة العراق، في مجموعة باحثين، العراق من خريطة ازمة الى مستقبل امة، مصدر سبق ذكره، ص(10).

(*) بموجبها اجتمع وزراء الخارجية الروسية والبريطانية والفرنسية وضمن مباحثاتهم السرية حول ترتيبات المقبلة للشرق الأوسط بعد أن أصبحت هزيمة المانيا وحليفتها الدولة العثمانية وشيكة وتضمن الاتفاقية تقسيم تركة الدولة العثمانية). بين أربع دول في المنطقة (إيران، عراق، تركيا، سوريا) وللأهمية الجيوسياسية الإستراتيجية والاقتصادية خصوصاً بوجود النفط، إضافة إلى كونها تحفل بصراعات قومية ودينية وبمشاكل أثنية وعرقية غير قليلة تؤثر على دول المنطقة وعلى المصالح الإقليمية والدولية.

(2) عبد الحسين شعبان، القضية الكردية استحقاقات التجربة،على الموقع:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

الحكومة المركزية آنذاك [1].وحينها صدر القرار 688 في 1991/4/5 من مجلس الأمن الدولي أعادت القضية الكردية إلى الأروقة الدولية[2].

ونتيجة للحرب (1991) وانسحاب الجيش العراقي من شمال العراق وقيام حكومة الإقليم الكردية، تم اقتسام السلطة بين الحزبين (Pdk) [3]و(PUK) [4] مما جعل المنطقة مهيئة للتدخل من قبل تركيا وإيران[5].

وساعد القتال بين الحزبين أعوام (1994–1996) على التدخل من قبل الدولتين وخصوصا عندما تقرب الحزبان الرئيسيان في شمال العراق من تركيا وإيران وظهور المنافسة بين تركيا وإيران وبحسب الكاتب والباحث (**روبرت أولسن**–Robert Olsen) "كان ظهور مناطق في شمال العراق غير خاضعة لسيطرة بغداد يعني بالضرورة، قيام تنافس شديد بين تركيا وإيران على **ملء منطقة الفراغ** تلك، والمشكلة التي كانت وما تزال هي معرفة مكان الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ البلدين"[6].وأيضاً بين العامين(1994–1996) أصبح التنافس بين إيران وتركيا على أشده في شمال العراق وقد وصفه (**روبرت أولسن**–Robert Olsen):

---

[1] عبد الحسين شعبان، الجزيرة المصدر السابق.

[2]المصدر نفسه.

[3] الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق تأسس بتأريخ 1946/8/16،ويقود الحزب حالياً السيد مسعود البارزاني نجل مؤسس الحزب الملا مصطفى البارزاني.

[4] الاتحاد الوطني الكردستاني في العراق، تأسس بتأريخ1975/7/1 وبقيادة السيد جلال الطالباني الرئيس السابق للجمهورية العراقية بين عامي 2006–2014

[5] محمد صلاح محمود، "الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين إيران وتركيا، دراسة في الاسباب والنتائج" ،في "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار" اعمال المؤتمر العلمي السنوي السادس لمركز الدراسات الإقليمية /جامعة الموصل للمدة 27–28 آيار 2009،مركز الدراسات الإقليمية، الموصل،ط1 ، 2010 ص270.

[6] روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية–الإيرانية، ترجمة محمد أحسان رمضان، دار ئاراس، أربيل، ط1، 2001، ص68.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

"نتج عن الشد والجذب بين تركيا وإيران، إذ صارت منطقة سيطرة حزب الديمقراطي منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي تركي تتخللها بين الحين والحين عمليات كبيرة تقوم على تحالف **الحزب الديمقراطي** و **القوات المسلحة التركية** ضد **(حزب العمال الكوردستاني التركي)** وصارت المنطقة الخاضعة **لاتحاد الوطني الكردستاني** أشد انحياز اقتصادياً وسياسيا لإيران" [1]. في واقع الأمر كانت إيران تخشى من نفوذ تركيا في شمال العراق بالوصول إلى النفط **(كركوك)** وهذا الأمر عبر عنه الرئيس الإيراني الأسبق (علي هاشمي رفسنجاني) مشيراً إلى "أن أنقرة تخطط للاستيلاء على حقول النفط في كركوك" [2] وقد ظلت إيران تردده طوال تسعينيات القرن الماضي.

وفي الوقت ذاته، تركيا لها الدَّور الفاعل في شمال العراق بعلاقاتها مع الحزب الديمقراطي والتدخل في قيامها بدور الوسيط في التقاتل بين الحزبين*، وقد توجه حزب الاتحاد الوطني إلى تركيا بعد أن أدرك الحزب بقيادة (جلال الطالباني) بضرورة تمتين العلاقات مع تركيا خصوصاً بعد أن تراجعت قوته أمام زيادة قوة الحزب الديمقراطي بقيادة (مسعود البارزاني) أدى ذلك إلى انحسار النفوذ الإيراني في شمال العراق مما دفع بإيران إلى دعم (حزب الحركة الإسلامية التركي) [3] وكذلك (حزب العمال الكردستاني)[4] من أجل تقويض القوة التركية في المنطقة [5]

أولاً: كرد العراق بعد 2003 وخيار الدولة الاتحاد الفدرالية

نقلاً عن الحاكم المدني للعراق (بول بريمر-Paul Bremer)، يقول القيادي الكردي الفاعل وعضو اللجنة التحضيرية للدستور وعضو البرلمان العراقي السابق والرئيس السابق للعراق **(فؤاد معصوم)** "إذا ما اتخذ شعب العراق قراراً ضد الفدرالية فإن المشكلة الكردية لن تحل، وقد تضطر إلى العودة للقتال" [6] ويستطرد (بول بريمر-Paul Bremer) بالقول " يؤكد بعض المنفيين السابقين الأكراد إنه لا حاجة إلى مزيد

---

[1] المصدر السابق، ص70 .

(2) نقلاً عن:المصدر السابق، ص49.

* تولت تركيا رعاية اتفاقية (انقرة للسلام) لفض الاقتتال بين الحزبين .

[3] بقيادة فتح الله غولن المتهم من قبل الحكومة التركية عن الانقلاب الفاشل في يوليو 2016.

[4] حزب العمال الكردستاني (PKK) تاسس الحزب في 1978/11/27، وجماعة مسلحة كردية يسارية ذات توجهات قومية كردية وماركسية لينينية تهدف لإنشاء دولة كردستان المستقلة. نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله أوجلان وحول منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين

[5]متهمة تركيا بدعم (منظمة مجاهدي خلق الإيرانية) وتوفير الملاذ الأمن لها.ينظر: لقمان عمر النعيمي، العلاقات التركية الإيرانية، ص210.

([6]) نقلاً عن: المصدر السابق، ص (379).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

من النقاش حول إذا كان ينبغي أن يكون العراق جمهورية فدرالية أو موحدة. وهم يذهبون إلى أن هذا الأمر تقرر وأعيد تأكيده لمصلحة الفدرالية في اجتماعات متعاقبة للمعارضة في المنفى على مدى عقد مضى، وكذلك في الوثيقة التي أسست مجلس الحكم الانتقالي. وقد اكتسبت هذه الفكرة أيضا تأييداً كبيراً على الصعيد الدولي، بالنظر بشكل خاص إلى اتصال المنفيين السابقين بالحكومات ووسائط الإعلام" [1].

ويظهر الأكراد بشكل خاص إحساسا كبيراً بأحقيتهم، وهو إحساس مستمد من الأحوال التي كانوا يعيشونها في عقود سابقة. أنهم يرون إن لهم الحق في إعلان استقلال كردي، وبعض الإمكانية لجعل هذا يتحقق هي بسبب سلطتهم وخبرتهم المتراكمة وضعف الدولة العراقية ودعم كثيرين من الشخصيات السياسية العائدة من المنفى وارتباك أي عناصر ممكنة لإبعاد الأنظار عنهم داخل العراق. ومع ذلك، فإنهم يدركون إن هذا الحق هو في الواقع محدود بصورة قاسية بفعل وقائع إقليمية. لقد اتخذوا قراراً بالبقاء داخل العراق، وعلقوا ذلك فقط على نيلهم تلك الحقوق التي يقولون أنهم وجدوها ضرورية لمنع التمييز مستقبلاً من جانب أجهزة الدولة وهي حقوق يذهبون إلى أنها لا يمكن أن تكون مضمونة إلا في عراق فدرالي يعيشون فيه في منطقة فدرالية كردية في ظل سيطرتهم السياسية المباشرة الخاصة.[2]

ولا يخطئ من يرى، إن الموضوع الأكثر إثارة للنزاع في ما يتعلق بطروحات كرد العراق هو حدود المنطقة الكردية ما أذا سيتم تحديدها اثنياً أو اقليمياً (بحدود الأرض)، وخاصة أذا كانت ستضم كركوك. وهنا لا يبدو المجال واسعاً لحل وسط على الجانب الكردي. أنها أكثر الأفكار إثارة للخيال من بين ما قدمه للمناقشة مسؤولون أكراد بارزون، وتتطلع إلى حدود (كردية–عربية) تمتد تقريباً عبر حقول النفط ومخزونات النفط المعروفة إنما غير المستغلة على طول القوس من سنجار في الشمال الغربي إلى خانقين في الجنوب الشرقي، وتدمج في المنطقة الكردية مدينة كركوك بأكملها، وكذلك القسم الشرقي من مدينة الموصل **(الضفة الشرقية من نهر دجلة)**.

فوفقاً لمسودة الدستور للمنطقة الكردية، التي وضعها الحزب الديمقراطي الكردستاني وتبنتها الجمعية الوطنية الكردية، التي كان يدير شؤونها بصورة موحدة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الكردستاني، في تشرين الأول/أكتوبر عام (2002)، تتطلع إلى منطقة فدرالية محددة تحديداً اثنياً وتدمج أجزاء كبيرة من ارض من يعدها العرب العراقيون عربية او مختلطة، وهي تحتوي حقول نفط العراق الشمالية.

---

(1) راجع حول هذا الجدل بشأن الفيدرالية: بول بريمر، عام قضيتهُ في العراق، النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2006،ص(369).

([2]) انظر: المجموعة الدولية للازمات، التحدي لدستوري...، مصدر سبق ذكره، ص (378).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

وسواء كان المرء يشير إلى منطقة كهذه على أنها قائمة على أساس إقليمي أو فتوى طبقاً للناحية الاثنية، فإن الواقع الكردي في الشمال هو أن أي خط يشمل منطقة كركوك وجزءاً من الموصل، في حين يضم إعدادا كبيرة من السكان العرب التركمانيين والاشوريين والكلدانيين من شأنه إن يشتمل على أغلبية ساحقة من السكان الأكراد.

ومن المعطيات التي أدخلها الاحتِلالُ الأمريكي للعراق عام (2003) إنه أصبحت الدول المعنية بالقضية الكردية بمعنى الدول التي لديها أقلية من القومية الكردية (إيران، تركيا، سوريا) تخشى من ظهور التيارات **الانفصالية** في أراضيها[1]، بسبب الوضع الذي حصل عليه أكراد العراق، من خلال الاعتراف **بالفدرالية** في العراق، وقد شهدت العديد من المدن الإيرانية تظاهرات كردية احتفالاً بالمصادقة على الدستور العراقي **الفيدرالي**[2] وعلى الرغم من العلاقات الجيدة ما بين إيران والأحزاب الكردية العراقية إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة الإيرانية من التصدي لبعض عناصر الحزب الكردستاني الإيراني الذي يوجد في المناطق الحدودية بين العراق وإيران، من منطلق حماية أمنها القومي وفسح في الوقت ذاته لها المجال بالتدخل، حيث أخذت إيران تدخل عسكرياً في شمال العراق من خلال قصفها حركات المعارضة الإيرانية الموجودة في الحدود مع العراق[3].

ثانياً: الطموحات الكردية في المدرك التركي الإيراني

يُمكّن القول أن مفاتيح التغلغل والتدخل التركي في شمال العراق ترتكز على أربع مرتكزات أساسية تشكل في المدرك الاستراتيجي التركي مشاكل آنية وتحديات مستقبلية وهي كالآتي:

1- **وجود حزب العمال الكردستاني التركي في أراضي شمال العراق،** حيث لا يزال حزب العمال الكردستاني موجود في الواقع في كردستان العراق لغاية الآن وتمثل واحدة من المشكلات الكبيرة التي تواجهها تركيا حيث أن شمال العراق يشكل العمق الاستراتيجي لعناصر حزب العمال الكردستاني.

2- **مشكلة الموصل والرؤية التركيا حول العائدية التاريخية.**[1]

---

[1] بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والأفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، 2005، ص70.

[2] غسان العربي، مستقبل العراق كمحدد للمستقبل المنطقة، مجلة شؤون الأوسط، ع129، لبنان، ص134.

[3] وقد اتهمت إيران إقليم كردستان بتمويل حزب البيجاك إلا أن الإقليم نفي هذا الاتهام.ينظر: بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية، مصدر سابق، ص145.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

3- المكون التركماني في كركوك[2]

فخلال الأعداد للحرب على العراق عام(2003) كانت تركيا صريحة مع الولايات المتحدة في شأن الموقف من **حزب العمال الكردستاني**، وكانت تركيا تشكك بعدم مصداقية الأمريكان في اتخاذ موقف حاسم من الحزب، حيث ظلت تركيا تجري اتصالاتها مع الجانب الأمريكي في العراق والقيادات الكردية في شمال العراق لمتابعة موضوع حزب العمال، وكانت أحد الأسباب بعدم موافقة تركيا على نشر القوات الأمريكية على الحدود التركية العراقية، فضلاً عن هواجس الخوف من بدأ مشروع **الشَّرق الأوسط الكبير** بالتنفيذ[3].

4-تعد تركيا أكراد العراق جزء لا يتجزأ من **أمنها القومي** من خلال الاتصال الجغرافي بين أكراد العراق وأكراد تركيا[4].

وجراء أحداث حركات التغيير أواخر عام (2010) وما جرى في سوريا من أحداث عام (2011) ومساندة إيران للحكومة المركزية السورية أخذت المسألة الكردية منحى أخر بين تركيا وإيران، حيث نجد تأثر تركيا أكبر ولديها استراتيجية تختلف عن إيران، **فإيران تتدخل** في سوريا من أجل حماية (الحكومة المركزية في دمشق) لأسباب جيوبوليتيكية في تقديرنا إلا وهي من أجل فتح الطريق وعدم غلق المسار للبحر الأبيض المتوسط، ومساندة حليفتها روسيا التي تدخلت عسكرياً في سوريا بعد أن تلكأت الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري في سوريا وإطالة بعمر الصراع السوري الذي نتجت عنه تداعيات بظهور تنظيم (داعش) والجماعات الإرهابية في سوريا والعراق.

وكانت المناطق الكردية في سوريا مثل **(كوباني)*** الأثر الواضح لتهديدا من تركيا حيث امتنعت تركيا من تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر لمقاتلي (كوباني) على الرغم مما أفضى اليه من أزمة إنسانية

([1]) في عام 1925 جرى استفتاء بين سكان ولاية الموصل احدى الولايات العثمانية قبل تأسيس الدولة العراقية، للوقوف على رغبتهم بخصوص البقاء مع تركيا أو الانضمام الى العراق والذي اسفر عن تصويت اهالي الولاية للانضمام الى العراق وتم الحاق ولاية الموصل رسمياً بالعراق،

([2]) تركمان أو أتراك العراق، هم ثالث أكبر قومية في العراق بعد العرب والأكراد، يعيشون في بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) منذ أكثر من 1000 عام، وتشير المصادر التاريخية إلى أن وجود التركمان في أرض العراق جاء مع الفتح العربي الإسلامي، وكان أول دخولهم العراق سنة 54 هجرية، إلا أن بعض المصادر الأخرى ترجع وجودهم إلى أقدم من هذا التاريخ بكثير .

[3] فوزية صابر، قراءة جيوسياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع111، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان، ربيع 2006، ص115-116 .

[4] سوسن صبيح حمدان، البعد السياسي للعلاقات العربية-التركية وانعكاساتها على الامن المائي العربي، مجلة العربي والمستقبل ،العدد الثالث، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية،آذار 2004، ص74-75.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

نتج عنها نزوح نحو ما يقارب (138) ألف مواطن كردي من شمال سوريا إلى أنقرة، عندما هاجم تنظيم **(داعش)** المدنية حيث وجدت تركيا نفسها أمام صراع بين طرفين، كلاهما مصنف وفق القانون التركي، بعده تنظيماً إرهابياً، وأسست مواقفها اللاحقة بالضد من حزب الاتحاد الوطني الكردي المقرب من حزب العمال الكردستاني، والتابعة له وحدات حماية الشعب الكردي(قسد) تحسباً للارتدادات الأمنية التي قد تطول الدولة التركية.

فتركيا توجست من الانخراط في تحالف دولي لمحاربة تنظيم **(داعش)** مع وجود توقعات وتحضيرات لبعض دول الإقليم مع احتمالية انهيار متوقع لحدود (سايكس بيكو–Sykes-Picot) [1].بما في ذلك قيام **(كيان علوي)** على الساحل السوري، أو اقتراب **(كردستان العراق)** من الاستقلال الفعلي عن بغداد وتأثير ذلك على (**المكون السني)** في العراق وسوريا، فضلاً عن إدراك تركيا أن دعم **المليشيات** الكردية المسلحة في شمال سوريا يعني أرساء القواعد الأساسية لكردستان **الغربية**[2]، وهو وضع يساهم في تقوية حزب العمال الكردستاني ويزيد من سقف طموحه السياسي ويضاعف من حجم مطالبة من تركيا للتوصل إلى تسوية تسعى لها حكومة الحزب الحالي (العدالة والتنمية) لضمان الصوت الانتخابي الكردي في معركة الانتخابات البرلمانية المقبلة، وفي الوقت ذاته باحتمالات تصاعد المطالب الانفصالية للحزب داخل تركيا وينذر على أساس أن الشروط الإقليمية والدولية قد نضجت نسبياً للسعي لتجسيد (الطموح التاريخي) للأكراد عبر الإقليم[3] لذا تركيا متخوفة[4] من احتمالات وسيناريوهات كارثية بالنسبة لأمنها القومي.

ومن العوامل المهمة والأساسية التي فرضت على تركيا أعادة علاقاتها مع إيران شعورها بخطر **(مليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي)** المعروفة بوحدات حماية الشعب (قسد) التي حققت مكاسب عسكرية على الأرض في مناطق شمال شرق سوريا بالقرب من الحدود التركية، بعد استفادتها من الصراع بين قوات المعارضة السورية و تنظيم (داعش)، لذلك كان الملف الكردي من أهم الملفات التي تم طرحها أثناء

---

* وتسمى كذلك عين العرب،حيث تقع على الحدود التركية–السورية.

[1] محمد عبد القادر خليل، مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة داعش، السياسة الدولية ، على الموقع: .aspx496920/105/2http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/

[2] المصدر نفسه.

[3] محمد عبد القادر خليل، البعد الأمني في العلاقات التركية الإيرانية، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد (87)، 2007.

[4]فظهر تخوف تركيا وقيامها بعملة درع الفرات لتقويض المساعي الكردية بالسيطرة على المناطق في سوريا.ينظر: د. محمد جابر الثلجي، التقارب الإيراني–الأمريكي والعلاقات التركية–الإيرانية : الفرص والتهديدات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

زيارة[1](رجب طيب أردوغان) لإيران في(2014/2/29 و2017/10/4)، مما يحفز استمرار علاقاتهما الإيجابية في المستقبل ويكمن أن يسهم هذا التعاون في تخفيف المخاوف التركية من تأثير المليشيات الكردية على حدودها الشرقية والجنوبية.

ثالثاً: الأبعاد الجيواقتصادية في الميزان التركي الإيراني

على المحور الاقتصادي يبنى التوجه الاستراتيجي التركي بطرق شتى وذلك للحصول على المكاسب الاقتصادية، فتركيا بلد غير نفطي[2] ومع ذلك تشكل تركيا قوة اقتصادية ذات ثقل نوعي في المنطقة وتسعى بشكل أو بأخر لفتح أسواق دول الجوار الجغرافي ويعد إقليم كردستان العراق سوق مفتوح أمام الاقتصاد التركي حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما (استثمارياً) إلى أكثر من (6) مليار دولار عام (2014) وتسعى تركيا إلى زيادة حجم التبادل التجاري إلى أكثر من (14) مليار دولار. [3] وتقدر الاستثمارات التركية داخل الإقليم بحوالي 40 مليار دولار، وتزداد حدة هذه الخسائر في حال دخول التهديدات التركية بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية ضد الإقليم حيز التنفيذ جراء أجراء الاستفتاء . كذلك يشارك الأتراك بنحو 70% من اقتصاد الإقليم، عبر أكثر من 1300 شركة تركية أو شراكات مع الأكراد، وفيما لو سحبت تركيا استثماراتها أو أغلقت الحدود وأوقفت تدفق النفط عبر ميناء جهان على البحر المتوسط، فإن اقتصاد الإقليم سينهار.

مقارنة بحجم التبادل بين إيران وإقليم كردستان حيَّث وصل حجم التبادل التجاري إلى أكثر من (3) مليار دولار عام (2014) وتأمل إلى زيادته مع العراق بالعموم والإقليم وبخصوصه أكثر مع محافظة السليمانية[4]. تعد تركيا متفوقة من الناحية الاقتصادية على إيران بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران [5] وقد استخدمت الحكومة التركية طريق التعاون الاقتصادي والتجاري مع حكومة إقليم كردستان العراق كوسيلة للسيطرة على طموحات الأكراد عبر تعميق تبعيتهم الاقتصادية أمام تركيا، مما جعل تركيا المستثمر

---

[1] وتتقاسم كل من إيران وتركيا هواجس مشتركة فيما يخص الجماعات الكردية الانفصالية الموجودة في تركيا وإيران، التي تتعاون مع التنظيمات الكردية الموجودة في كل من العراق وسوريا.

[2] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، ص236.

[3] العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، نشرة الشرق الأوسط الاستراتيجية، 2014/24/08،على الموقع:
http://ncmes.org/ar/publications/middle-east-strategy-bulletin/

[4] العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، مصدر سابق.

[5] بالرغم أن الاتفاق النووي يفضي إلى رفع العقوبات إلا أن هناك معوقات كثيرة أمام إيران للرجوع للسوق.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

الرئيسي من الاستثمارات الأجنبية في الإقليم[1] كما قدمت حكومة إقليم كردستان لتركيا حوافز قوية من خلال تصدير النفط عبر تركيا بواقع (مليون) برميل يومياً[2].وبالرغم من وصول الأمر إلى حد المواجهة المسلحة في سوريا والعراق واليمن إلا أن العلاقة التركية مع إيران لها طابع مختلف وهناك العديد من الاعتبارات التي لا تسمح بتحول تلك الخلافات إلى خصومة إقليمية أو صراع إقليمي محتدم بين الطرفين لأن لغة الاقتصاد غالبة على لغة السياسة، حيَّث يصل حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين قد بلغ (21) مليار دولار عام (2013)، كما لعبت تركيا دَور الوسيط بين إيران والغرب في البرنامج النووي قبل توقيع الاتفاق النووي في (2015) [3].

المحور الرابع
الكيان الإسرائيلي والقضية الكردية وملامح الشَّرق الأوسط الكبير

تعد (إسرائيل) الطرف الإقليمي الأول الذي كان يرى في ضرب العراق مصلحة استراتيجية له، ولا تتوقف النظرة الإسرائيلية عند حدود إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أو تغيير النظام العراقي، بل تتجاوز ذلك كثيراً وتدخل في نطاق الرؤية الاستراتيجية لما بعد التغييّر ووضع تصورات تقول بأن النظام الجديد في العراق، لابد أن يدخل منظومة التسوية السياسية كفاعل رئيس، حيث سيوافق على صيغة التسوية السياسية القائمة، ويدخل أيضا طرفاً في تنفيذها عبر تحول العراق إلى أحد ابرز ساحات التوطين كجزء من

---

[1] سونر جاغيتاي، كريستينا باش فيدان، و ايجة سانسو ساسيكارا ، تركيا و حكومة إقليم كردستان : مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، على الموقع : http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر نفسه.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

تسوية البعد الأصعب في معادلة التسوية [1]. ومن هنا فأهداف إسرائيل من وراء ضرب العراق تتجاوز الأهداف الأمريكية، وهنا ندخل في سياق الرؤية الإسرائيلية تَجاه المنطقة ككل والتي تنطلق بالأساس من الرغبة الإسرائيلية القديمة **بتفتيت الكيانات الكبيرة** في المنطقة. فإسرائيل عملت في مناسبات عديدة ولازالت تعمل على تفتيت الكيانات الكبيرة في الشَّرق الأوسط وتحديداً العالم العربي بهدف ضمان ممارسة دَور الهيمنة والسيطرة الإقليمية. ويبدأ هذا التصور في التحقق عبر تفتيت الكيانات الكبيرة في المنطقة. وعند النظر إلى قضية التفتيت للكيانات الكبيرة، وهي فكرة محورية في رؤية وتصور آباء الحركة الصهيونية وفكرة قادة الدولة العبرية [2].

وظلَّ دَور (إسرائيل) في العدوان على العراق بعيداً عن النقاش باعتبار أن كثيراً من وسائل الإعلام أحجمت عن التعرض له لكن مسؤول أمريكياً وصفه بالتالي "أن حليفنا المقتدر **(إسرائيل)** لم يكتف بأن زودنا بأسلحة نستخدمها في العراق، بما في ذلك بولدوزرات مصفحة وطائرات من دون طيار من صنعهم بل أنهم... ساعدونا في تدريب رجال المارينز على حرب المدن، وفي قيامهم بمهمات مسح سرية في صحراء العراق الغربية، وسماحهم للولايات المتحدة بأن تضع معدات حربية داخل حدودهم. كذلك فقد طلبنا نصيحة الإسرائيليين بخصوص اكتشاف مهاجم انتحاري وهو في طريقه للهجوم وكيف نتعامل مع الحواجز والمتاريس ونتغلب على الانتحاري" [3] .

ويعود الموقف الإسرائيلي من الحرب عام (2003) إلى ما تعده إسرائيل من أن النظام العراقي يحمل رؤية راديكالية تَجاه الصراع والتسوية السياسية في الشَّرق الأوسط، فالعراق شكل قلب ما عرف بـ "**جبهة الصمود والتصدي**" التي رفضت مبادرة السادات بزيارة القدس وتصدت لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام (1979) ، كما أن العراق قاد عملية عزل مصر عن النظام العربي والعزل هنا كان "**عقاباً**" على الصلح والتسوية المنفردة.

وارتباطاً بذلك، فقد نظرت (إسرائيل) باستمرار إلى النظام العراقي الأسبق قبل عام (2003) على إنه يقع ضمن معسكر الدول العربية التي تنطلق من النظر إلى الصراع مع (إسرائيل) بوصفه "**صراع وجود**"، ومن ثم فالحل يكون عبر السلاح وليس على مائدة المفاوضات. واستغلت (إسرائيل) حالة التمزق التي مر

([1]) عماد جاد، العامل الإسرائيلي في الأزمة العراقية، عن كتاب العراق من خريطة أزمة إلى مستقبل امة، بحث مأخوذ عن شبكة الانترنت ، موقع: www.Islamonlin.com

([2])الاحتلال الامريكي للعراق"في مستقبل علاقات العراق مع دول الجوار"، مركز الدراسات الإقليمية الموصل، ط 1، 2010 ،ص251.

([3]) نقلاً عن: نصير عاروري، حروب جورج دبليو بوش "الوقائية"... ، مصدر سبق ذكره، ص(88).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

بها العالم العربي، فقامت في حزيران /يونيو (1981) بتدمير المفاعل النووي العراقي، وأعقبت ذلك بغزو لبنان، إذ أن أجواء الانقسام العربي قد شجعت إسرائيل على القيام بأعمال عسكرية في إنحاء مختلفة معتمدة على عدم تصور بلورة رد فعل عربي متماسك على غرار ما جرى بعد عام(1967) أو ضمن الاستعداد لحرب تشرين الأول /أكتوبر عام (1973) [1]. وبطبيعة الحال فإن إسرائيل شعرت بدرجة أعلى من التهديد من ناحية الشرق بعد **الثورة الإسلامية الإيرانية** عام (1979) فبموجب هذه الثورة تحولت إيران من **حليف** إلى **عدو** إيديولوجي. إذ أن الثورة الإيرانية استولت على مقر السفارة الإسرائيلية في إيران وسلمته لمنظمة التحرير الفلسطينية لتستخدمه كسفارة لدولة فلسطين. ومن هنا كانت إسرائيل صاحبة المصلحة الرئيسة في اندلاع **الحرب بين إيران والعراق**. فالحرب كانت في المحصلة النهائية بين **عدوين** لإسرائيل وإنهاكهما معا يمثل مصلحة إسرائيلية عليا. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تلجأ إسرائيل إلى إمداد إيران بالسلاح عبر وسطاء في مرحلة كانت ترمي من ورائها إلى إطالة أمد الصراع وزيادة معدلات التدمير المتبادل وهو ما تجسد فيما عرف بفضيحة "إيران كونترا "(Iran–Contra) عام(1985)[2]

وجاء الرفض العراقي لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط والذي عقد في تشرين الأول / أكتوبر عام (1991) ليضع العراق على قائمة القوى الموصوفة أمريكيا بالعداء لعملية السلام. كما أن مواصلة العراق لرفض إفرازات هذه العملية ممثلة في "**اتفاق أوسلو**" عام(1993)، جعل الولايات المتحدة تتعامل مع العراق بوصفه أحد ابرز القوى المعارضة لعملية السلام في الشَّرق الأوسط، وهو الموقع الذي تشترك فيه إيران أيضاً والذي تجلى بوضوح في ضم الولايات المتحدة العراق وإيران إلى ما سمته "**محور الشر**" في العالم وهو المسمى الذي يجمعهما مع كوريا الشمالية.

وقد تضمن الموقف الإسرائيلي الرسمي حيال الاحتلال الأمريكي للعراق (2003) نقاطاً عدة تمركزت حول:[3]

1. أن إسرائيل ليست جزءاً من الصراع بين العراق والولايات المتحدة.
2. أن إسرائيل تؤيد كلياً قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعراق وسياسة الولايات المتحدة بقيادة الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج دبليو بوش–George W. Bush) بهدف نزع العراق من أسلحته غير التقليدية.

([1]) انظر: عماد الجاد، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، مجلة السياسة دولية، مصدر سبق ذكره، ص (110).

([2]) عماد الجاد، المصدر السابق، ص(111).

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003 ،(القاهرة:مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية)،2003، ص(119).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

3. أن النظام العراقي يشكل خطراً ليس فقط على إسرائيل ولكن أيضا على الاستقرار الإقليمي.
4. إسرائيل لن تشارك في العمل العسكري ضد العراق وأن مصالح الولايات المتحدة هي التي تحكم مصالحها ضد العراق.
5. أن إسرائيل كجزء من العالم الحر والديمقراطي تحت قيادة الولايات المتحدة تكافح ضد الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة غير التقليدية.
6. أن امتلاك نظام الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) للأسلحة غير التقليدية والتي استخدمها ضد شعبه يشكل خطراً على المنطقة بأكملها.
7. أن دعم نظام الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) للإرهاب وروابطه مع تنظيم القاعدة وغيرها من التنظيمات الإرهابية فضلاً عن امتلاكه للسلاح غير التقليدي يشكل خطراً استراتيجيا على العالم الحر قاطبة.

ومن أهم اثأر الانتصار الأمريكي من وجهة النظر الإسرائيلية تلك التي عبر عنها (موشيه يعلون–Moshe Ya'alon) رئيس الأركان والتي تتلخص في أمرين: الأول: إنه سوف يسرب الشعور بالعجز والهزيمة لدى العرب عامة والفلسطينيين خاصة، مما يجعل من العام (2003) عام الحسم ضد الانتفاضة. أما الأمر الثاني: أورده الرئيس الأسبق للموساد **(شفتأى شفيط)** والذي توقع أن يسود العالم العربي مناخ ثقافي مغاير يعطي للجناح الداعي إلى التطبيع مع إسرائيل قوة دفع جديدة تمكنها من الدعوة إلى مراعاة متغيرات الموقف والواقعية في التعامل مع الأوضاع المستجدة [1]. ولا تتوقف نتائج العدوان على مكاسب سياسية أو استراتيجية وحسب، بل تتعداها، حسب التصورات الإسرائيلية إلى تحقيق فوائد اقتصادية كبرى. ووفقاً (لداني جليرمان–Danny German's) رئيس اتحاد الغرف التجارية في إسرائيل، فإن النصر سيجلب العديد من الفوائد الاقتصادية لإسرائيل، أهمها ثلاث هي: حصول إسرائيل على النفط العراقي الذي سيكون تحت إشراف أمريكي بأسعار منخفضة، تقليص النفقات الأمنية وإنعاش الاقتصاد الإسرائيلي، ثم فتح السوق العراقية للبضائع الإسرائيلية [2]، ويضيف آخرون أن سقوط النظام العراقي الأسبق عام(2003) وقيام نظام حليف للولايات المتحدة في العراق فضلاً عن الأردن سوف يشكل مثلثاً جغرافياً مثالياً لطرح وتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية الإقليمية مثل تجديد **مد أنبوب نفطي من كركوك إلى حيفا في فلسطين** المحتلة عام (1948) من أجل تصديره من هناك إلى الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن أن إعادة تشغيل خط الأنابيب قد تخفض كلفة الوقود في إسرائيل بنسبة 25% .ويتطرق البعض إلى ما

([1]) نقلاً عن: المصدر السابق، ص(122).

[2] المصدر السابق، ص (122).

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the
College of Political Science (3) (2019) 27-50

يسمونه المطالبة بتعويضات مالية ضخمة عن أملاك اليهود العراقيين الذين غادروا العراق منذ فترة طويلة، والذين يقدرون بـ 100 إلف يهودي[1]وجاء الموقف الإسرائيلي بخطوطه العرضية حينما دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو – Benjamin Netanyahu) الأسرة الدولية إلى دعم استقلال كردستان العراق وقال في كلمة له أمام معهد الدراسات حول الأمن القومي، "يجب أن ندعم جهود الأسرة الدولية من أجل دعم تطلعات الأكراد بالاستقلال".

وحينما جاء تاريخ(2017/10/25) (استفتاء إقليم كردستان العراق حول الانفصال) قال الكاتب الإسرائيلي (جاكي خوجي–Jackie Khoji) في مقاله بصحيفة معاريف إن الموقف الرسمي لإسرائيل بدعم توجه الأكراد لإقامة دولة منفصلة كانت له أصداء في العراق، حيث لا يفهم كثير من العراقيين في بغداد سبب اتخاذ إسرائيل هذا الموقف المؤيد للأكراد. وأضاف أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أصدرت بيانا رسميا عبرت فيه عن دعمها الشعب الكردي للحصول على انفصاله، وبذلك تصبح إسرائيل **أول (دولة)** وربما الوحيدة على مستوى العالم التي تدعم الاستفتاء للأكراد. وأوضح (خوجي) وهو خبير الشؤون العربية في الإذاعة العسكرية الإسرائيلية– أن إسرائيل اصطادت بهذا الإعلان الرسمي عصفورين بحجر واحد، أولهما الإعراب عن تأييدها ودعمها للزعيم الكردي صديقها القديم(مسعود البارزاني)، والثاني توجيه ضربة قوية إلى رئيس تركيا (رجب طيب أردوغان) الذي يعتبر من أشد المعارضين للتوجه الكردي بإعلان الانفصال خشية أن يطلب أكراد بلاده المطلب ذاته.

وختم (خوجي) بأن الأكراد هم أفضل الأصدقاء الذين يمكن لإسرائيل أن تحلم فيهم لتعثر عليهم على أرض الواقع، فهم مسلمون، علمانيون، وعمليون، وحتى في ستينيات القرن الماضي قبل توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر في زمن الرئيس المصري الأسبق (أنور السادات) ارتبطت إسرائيل بعلاقات وثيقة مع الأكراد من خلال حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (دافيد بن غوريون–David Ben-Gurion)، حيث اعتبر الأكراد الأصدقاء **السريين** في وسط عربي معاد لإسرائيل. من جانبها، التقت الكاتبة في موقع "أن آر جي(فيزيت رابينا–Vizet Rabina) مع (ميرزا دينايي) مستشار البارزاني الذي تطلع لدعم إسرائيل ومساعدتها في بناء دولتهم المستقبلية، ولذلك زادت ظاهرة رفع علمها في المظاهرات الاحتفالية الكردية.وأضاف أن المطلوب من إسرائيل هو الاستمرار بدعم الأكراد، "ونحن نسعى للحصول على تأييد الشعب اليهودي ودولة إسرائيل، ونرغب منها مساعدتنا في إقامة دولة ديمقراطية علمانية على شاكلة دولة إسرائيل باعتبارها جوهرة دول الشرق الأوسط" على حد زعم دينايي.

---

[1] المصدر نفسه.

Tikrit Journal For Political Science- (private issue) Conference of the College of Political Science (3) (2019) 27-50

الخاتمة

نظرا لما تمتع به منطقة الشرق الأوسط من أهمية استراتيجية فقد أضحت منطقة صّراع وتصادم ما بين القوى الاقليميّة والدوليّة بسبب ما تعانيه من غياب هيكل مستقر للأمن الاقليميّ ، وبذلك ألقت طبيعة المتغيَّرات والتحديات في المنطقة بتأثيراتها على دولها ، فقد افرزت المتغيرات الإقليمية الاحتِلالُ الأمريكي للعراق عام 2003تحولاً في المشهد الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ،وبدا السعي الأمريكي إلى ابراز دورها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط والحفاظ عليه وتطويره بما يتلاءم مع التطورات التي تشهدها المنطقة ، فضلا عن محاولاتها بتشديد الربط بين دورها الاستراتيجي في المنطقة ومتطلبات الأمن القومي الأمريكي والحفاظ على دورها كقوى عظمى في الشرق الأوسط وقيامها بأدوار تزيد بعدم قدرة الأطراف الأخرى من تجاوزها ،لاسيما في ظل تزايد التوتر بين القوى الإقليمية والدولية بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق وهو ما عارضته دول بعض دول المنطقة بالإضافة إلى تحفظها على الوجود العسكري الأمريكي في العراق ،وهو ما عمق من حجم الخلل في التوازن الإقليمي الأمر الذي اتسع من نطاق في التفاعلات في المنطقة ،وتزايد التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية بشؤون الدول الأخرى مما اضطرها إلى إعادة تشكيل علاقاتها وتحالفاتها الجديدة تزامن ذلك مع محاولات القوى الكبرى إلى اجتذاب دول المنطقة في الاتجاه الذي يتناسب مع استراتيجياتها وتطلعاتها حيال المنطقة .

المصادر

1. بول بريمر، عام قضيتهُ في العراق، النضال لبناء غد مرجو، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2006.
2. برادلي تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، (مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية)، 2003، بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، الموقع:**www.Begn-sadat center.com**
3. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والأفاق المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، 2005.
4. التقرير الاستراتيجي العربي 2-2-2003 ،(القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)،2003.

5. جمال كمال كركوكلي،"الموقف التركي من الاحتلال الامريكي للعراق "في مستقبل علاقات العراق مع دول الجوار"، مركز الدراسات الإقليمية الموصل، ط 1، 2010 .
6. جورج المصري،غزة..أريحا "تسوية مستحيلة"،ط1،(القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر)،1995.
7. خيري الله عصار، قراءة في المشروع الشرق الأوسط الكبير، مجلة الفكرة السياسي،(دمشق: اتحاد الأدباء والكتاب العرب)،2004.
8. د. محمد جابر الثلجي، التقارب الإيراني–الأمريكي والعلاقات التركية–الإيرانية : الفرص والتهديدات المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات.
9. ديميتريس كريدس، أوروبا وإسرائيل ماذا بعد، أبحاث إستراتيجية إسرائيلية، (مركز بيغن– السادات للدراسات الإستراتيجية)،2004، بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، الموقع:**www.Begn–sadat center.com**
10. روبرت أولسن، المسألة الكردية في العلاقات التركية–الإيرانية، ترجمة محمد أحسان رمضان، دار ئاراس، أربيل، ط1، 2001.
11. سوسن صبيح حمدان، البعد السياسي للعلاقات العربية–التركية وانعكاساتها على الامن المائي العربي، مجلة العربي والمستقبل ،العدد الثالث، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية،آذار 2004.
12. سونر جاغيتاي،كريستينا باش فيدان،و ايجة سانسو ساسيكارا ، تركيا و «حكومة إقليم كردستان»: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة.
13. شاكر النابلسي، المحافظون الجُدد والليبراليون الجُدد.بحث مأخوذ عن الشبكة العالمية للاتصالات والمعلومات الانترنت، الموقع: www.rezger.com/debat/show.art
14. عبد الحسين شعبان، القضية الكردية استحقاقات التجربة،على الموقع:
15. عبد القادر ياسين، غزة..أريحا "المأزق والخلاص"، ط1، (القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر)، 1995.
16. العلاقات بين تركيا وكردستان العراق،نشرة الشرق الأوسط الاستراتيجية، 2014/24/08،على الموقع: http://ncmes.org/ar/publications/middle–east–strategy–bulletin/

17. عماد جاد، العامل الإسرائيلي في الأزمة العراقية، عن كتاب العراق من خريطة أزمة إلى مستقبل امة، بحث مأخوذ عن شبكة الانترنت ، موقع: www.Islamonlin.com
18. غسان العربي، مستقبل العراق كمحدد للمستقبل المنطقة، مجلة شؤون الأوسط، ع129، لبنان، 2009.
19. فوزية صابر، قراءة جيو–سياسية للبعد الكردي بين العراق وتركيا، مجلة شؤون الشرق الأوسط، ع111، مركز الدراسات الإستراتيجية، لبنان، ربيع 2006.
20. محمد صلاح محمود، "الاتفاقيات الأمنية المعقودة بين إيران وتركيا، دراسة في الاسباب والنتائج" ،في "مستقبل علاقات العراق ودول الجوار" اعمال المؤتمر العلمي السنوي السادس لمركز الدراسات الإقليمية /جامعة الموصل للمدة 27–28 آيار 2009،مركز الدراسات الإقليمية، الموصل،ط1 ، 2010 .
21. محمد عبد القادر خليل، البعد الأمني في العلاقات التركية الإيرانية، مجلة مختارات إيرانية، القاهرة، العدد (87)، 2007.
22. محمد عبد القادر خليل، مخاطر الاستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي لمحاربة داعش، السياسة الدولية ، على الموقع: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/105/2/496920.aspx.
23. محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان،2009.
24. محمود عبد الفضيل، مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،: التصورات المحاذير–إشكال المواجهة،مجلة المستقبل العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد(179)،1994.
25. وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل، البعد التاريخي وإشكالات راهنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (23)، صيف 1995.
26. A National Security Strategy for a Global Age, Washington, D.C. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/
27. http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy–analysis/view/turkey–and–the–krg–an–undeclared–economic–commonwealth